GIJTR
Global Initiative for Justice Truth & Reconciliation

مجموعة أدوات التقييم الذاتي

: تحليل التحديات و الفرص لتقديم الدعم الشامل للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

الوثيقة الإطارية

1. نظرة عامة

ترافق هذه الوثيقة مجموعة أدوات التقييم الذاتي لتحليل التحديات والفرص لتقديم الدعم الشامل للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات التابعة للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة (GIJTR).

و توفر مجموعة أدوات التقييم الذاتي لمنظمات المجتمع المدني وشبكات الناجين الأدوات اللازمة لتحليل مدى فعالية الاستجابة لاحتياجات الناجين الشاملة و تلبيتها فيما يتعلق بالحقيقة والعدالة والشفاء في سياقهم، واستخدام هذا التحليل لتوجيه استراتيجياتهم وأنشطتهم ، والبرمجة المستقبلية. وإدراكًا لأن الناجين لديهم احتياجات وأولويات مختلفة ومترابطة فيما يتعلق بالحقيقة والعدالة والشفاء، فإن مجموعة أدوات التقييم توفر للمنظمات إطارًا للنظر في احتياجات الناجين الفورية والطويلة الأجل، وكيف يمكن أن تتغير هذه الاحتياجات مع مرور الوقت.

و استنادًا إلى تجربة (GIJTR) في دعم المجتمعات الخارجة من النزاع على مدار العقد الماضي، تتناول مجموعة الأدوات موضوع الدعم الشامل للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (CRSV) من خلال عدسة العدالة الانتقالية، آخذة في الاعتبار احتياجات الناجين إلى الحقيقة والعدالة والتعويض و عدم التكرار والذاكرة. و مع إدراك أن منظمات المجتمع المدني وشبكات الناجين التي تستخدم مجموعة أدوات التقييم الذاتي قد يكون لديها درجات متفاوتة من الإلمام بعمليات العدالة الانتقالية ومفرداتها، فإن الغرض من هذه الوثيقة هو استكشاف مفاهيم العدالة الانتقالية - من وجهة نظر (GIJTR) و حسب خبرتها – وتقديم تعريفات لأهم الكلمات والأفكار الرئيسية التي تظهر في مجموعة أدوات التقييم الذاتي. وبما أن إنشاء آليات العدالة الانتقالية الرسمية يستغرق في كثير من الأحيان عدة عقود، بسبب اعتمادها على الإرادة السياسية، فقد تم تضمين أمثلة من مبادرات العدالة الانتقالية الرسمية وغير الرسمية عبر مجموعة واسعة من السياقات.

2. مدخل إلى نهج المبادرة العالمية (GIJTR) لدعم الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات هو شكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي والذي ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر من الصراع و يُرتكب ضد فرد أو مجموعة على أساس جنسهم أو نوعهم الاجتماعي. و بحسب تعريف الأمم المتحدة، يشير مصطلح العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات إلى «الاغتصاب والاستعباد الجنسي والبغاء القسري والحمل القسري والإجهاض القسري والتعقيم القسري والزواج القسري وأي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على نفس الدرجة من الخطورة المرتكب ضد النساء أو الرجال أو الفتيات أو الفتيان"[1]، و بالتالي فهو متوطّن في المناطق المتضررة من النزاعات و الأزمات الإنسانية.

و تختلف دوافع العنف الجنسي المرتبط بحالات النزاع وأشكاله عبر المناطق المتضررة: ففي بعض السياقات، يتم استخدامه من قبل أطراف النزاع لتحقيق أهداف استراتيجية أو عسكرية أو تنظيمية؛ وفي حالات أخرى، يؤدي انهيار سيادة القانون وأنظمة الحماية إلى خلق بيئة يمكن فيها للجناة (ممن ليسوا بالضرورة أطرافًا في النزاع) ارتكاب أعمال إساءة انتهازية بسهولة أكبر.

تتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع كشكل من أشكال العنف القائم على عدم المساواة بين الجنسين؛ ففي التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة لعام 2022 حول هذه القضية، شكلت النساء والفتيات أكثر من 94% من الحالات المبلغ عنها. الأبحاث التي توثق انتشار العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ضد الرجال محدودة للغاية، لكن الدراسات تشير إلى أن هذه الظاهرة منتشرة على نطاق واسع. على سبيل المثال، وجدت دراسة استقصائية عشوائية مقطعية مستعرضة على أساس السكان أجريت في ليبيريا في عام 2008 أن 32.6% من المقاتلين السابقين الذكور تعرضوا للعنف الجنسي. وتبين أن ما يقرب من ثلث المقاتلين السابقين الذكور البالغين قد تعرضوا للعنف الجنسي مقارنة بحوالي 7% فقط من الرجال الذين لم يشاركوا في القتال؛ وأفادت التقارير أن الجنود أو المتمردين مسؤولون عن غالبية أعمال العنف الجنسي التي ارتكبت ضد الذكور الليبيريين (من المقاتلين وغير المقاتلين).[2] و تقدر الأبحاث أن 9% إلى 21% من الرجال تعرضوا لشكل من أشكال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع خلال الحرب الأهلية العرقية في سريلانكا.[3]

أما بالنسبة للأفراد من جميع الخلفيات الجنسية، فإن العوائق التي تحول دون الإبلاغ - بما في ذلك الوصمة، وآليات الإبلاغ غير الآمنة، والأعراف الاجتماعية الضارة التي تؤدي إلى التغاضي عن العنف الجنسي أو التسامح معه داخل المؤسسات، وقضايا الوصول المادي إلى الخدمات، والخوف من الانتقام من الجناة أو الأسرة أو المجتمع - تؤدي إلى نقص الإبلاغ أو عدم الإبلاغ من خلال القنوات الرسمية.

هذا مشروع تابع للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة.

تم إطلاق المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في عام 2014 من قبل التحالف الدولي لمواقع الضمير ، وهو اتحاد من تسع منظمات دولية تركز على تقديم مناهج شاملة ومتكاملة ومتعددة التخصصات لقضايا الحقيقة والعدالة والمصالحة. تعمل المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة بشكل أساسي مع السكان المحليين ، ومنظمات المجتمع المدني ، والناجين ، والحكومات لتطوير مناهج العدالة الانتقالية التي تتمحور حول الضحية وتعاونية وتدعم الكرامة والاحترام والإدماج والشفافية في المجتمعات الخارجة من الصراع أو فترات الحكم الاستبدادي. شاركت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة منذ تأسيسها مع أشخاص من 78 دولة ، وعمل مع 801 منظمة من منظمات المجتمع المدني ، وأنجزت 588 مشروعاً مجتمعياً وأكثر من 8000 مبادرة لانتهاك حقوق الإنسان.

gijtr.org

GIJTR
Global Initiative for Justice, Truth & Reconciliation

و بالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات معينة تمنع الرجال والفتيان والأشخاص ذوي الميول الجنسية المتنوعة، و الهوية الجنسانية و التعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة (SOGIESC) من الإبلاغ، بما في ذلك الأطر القانونية التي لا تعترف بهم كضحايا و/أو يمكن أن تجرمهم للإبلاغ عن جرائم العنف الجنسي. ولذلك ينبغي افتراض أن أرقام الانتشار هي تقديرات، ومن المرجح أن يكون العدد الحقيقي لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع أعلى من ذلك بكثير

يتطلب التأثير الدائم للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع على الناجين الأفراد ومجتمعاتهم استجابة متعددة القطاعات والتخصصات، والتي تشمل الدعم النفسي والطبي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني. و يعترف قانون حقوق الإنسان بأن أولئك الذين يعانون من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لهم الحق في العلاج النفسي والاجتماعي وغيره من تدابير التخفيف،[4] و تتحمل الدول مسؤولية تلبية احتياجات الناجين العاجلة والطويلة الأجل. لكن في الواقع، يكافح العديد من الناجين في جميع أنحاء العالم اليوم من أجل الوصول حتى إلى الرعاية الأساسية، ناهيك عن المساعدة المستدامة اللازمة لإعادة الاندماج في مجتمعاتهم وإعادة بناء حياتهم.

ينبغي أن يكون الناجون قادرين على التماس العدالة كجزء من الاستجابة الشاملة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. و يختلف الناجون في كيفية اختيارهم لتعريف يناسبهم للعدالة من بلد إلى آخر، ومن مقاطعة إلى أخرى، و حتى من ناج إلى ناج آخر. فبالنسبة للبعض، قد يتطلب ذلك طلب الاعتراف الرسمي والعلني بمعاناتهم أو التركيز على العودة إلى ديارهم وإعادة الاندماج في مجتمعاتهم. أما بالنسبة للآخرين، فقد يكون ذلك في تقديم التعويض المالي، أو في محاسبة الجناة و مرتكبي الجرائم بحقهم أمام المحكمة.

و على مدى العقود الأخيرة، تم إحراز تقدم كبير في إدانة مرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في المحاكم والهيئات القضائية الدولية والمختلطة والوطنية في جميع أنحاء العالم. لكن المساءلة عن هذا النوع من حالات العنف لا تزال بعيدة المنال إلى حد كبير، حيث يضطر العديد من الناجين إلى قمع تجاربهم بسبب العار غير المستحق، والوصم، والخوف من الإفلات من العقاب، بينما يظل مرتكبو الجرائم في مناصب السلطة. ولا يقتصر الأمر على انخفاض معدلات الإدانة فحسب، بل يتعرض الناجون في كثير من الأحيان للأذى ويتعرضون للصدمة مرة أخرى أثناء عملية السعي إلى المساءلة بسبب غياب البروتوكولات التي تركز على الناجين وأنظمة العدالة الجنائية التي تقلل من أولويات احتياجاتهم. [5]

يرتكز عمل (GIJTR) على القناعة بأنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام في البلدان التي تتصالح مع الماضي العنيف ما لم يتمكن جميع أفراد المجتمع - وخاصة المجموعات المهمشة مثل النساء والأقليات والناجين من الصراع - من لعب دور فعال في إعادة بناء بلدانهم. و في حين أن بعض عمليات العدالة الانتقالية فشلت في إشراك تلك الأصوات الرئيسية بشكل فعال، مرجحة بدلاً من ذلك الإجراءات المطبقة من الأعلى إلى الأسفل، و التي تعطي الأولوية لتجارب وآراء من هم في السلطة، فإن عمل (GIJTR) يركز على معارف وتجارب الناجين ومنظمات المجتمع المدني في المجتمعات المتضررة بشكل مباشر من الصراع، مع منحهم التدريب و الأدوات اللازمة للسعي وراء الحقيقة و العدالة و التعويض من خلال مجموعة واسعة من الآليات الرسمية و غير الرسمية.

على هذه الخلفية، أعطت (GIJTR) الأولوية لدعم الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات عبر برامجها. فمن العمل مع الناجين من فظائع داعش في الشرق الأوسط إلى تطوير مجموعات أدوات تدريب المدربين للعاملين في مجال حقوق الإنسان حول موضوعات مثل احتياجات إعادة الإدماج الفريدة للأطفال المولودين نتيجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، استجابت (GIJTR) للاحتياجات العاجلة والطويلة الأجل للأطفال الناجين من خلال مجموعة من مبادرات العدالة الانتقالية.

ففي بنغلاديش، حيث يعيش الآن ما يقرب من مليون فرد من مجتمع الروهينجا في المنفى بعد فرارهم من الاضطهاد العسكري في ميانمار، قام شركاء (GIJTR) بتحديد وتدريب القيادات النسائية على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان استعدادًا لمهام التوثيق التي يقودها المجتمع المحلي. و في حين أن البيانات المتعلقة بالعنف الجنسي في أعقاب الانقلاب العسكري محدودة، فقد وثقت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار، في تقريرها لعام 2018 المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مئات حالات تعرض نساء وفتيات الروهينجا للاغتصاب و/أو الاغتصاب الجماعي و/أو تعرضهن لأشكال أخرى من العنف الجنسي في ولاية راخين خلال «عمليات التطهير» العسكرية في عام 2016 و عام 2017. وأغلبية اللاجئين الروهينجا الذين يعيشون الآن في بنغلاديش هم من النساء والأطفال، حيث أن أكثر من 40% منهم تقل أعمارهم عن 12 عامًا. و حيث قامت الوكالات المختلفة بمبادرات التوثيق مع مجتمع الروهينجا، فقد فعلت ذلك بشكل عام مع النشطاء المحليين الذين يعملون فقط كمترجمين فوريين أو «مساعدين محليين". لكن تجربة (GIJTR) أظهرت أن تدريب الموثقين من داخل المجتمع لقيادة هذه الجهود هو نهج أكثر فعالية بكثير. فعلى عكس الجهود الدولية، يمكن لخطط توثيق المجتمع المدني المدارة و المنسقة محليًا بناء الثقة بين الناجين، والوصول إلى المجتمعات خارج نطاق الجهود التي تقودها المنظمات الدولية الخارجية، ووضع الأساس لعمليات العدالة الانتقالية المستقبلية. و نظرًا لأن النساء والفتيات يفضلن عادة مشاركة تجاربهن حول الانتهاكات مع ميسرات نساء، بسبب المحرمات الثقافية حول مناقشة العنف الجنسي، فإن تدريب مجموعة من النساء على لعب دور قيادي في عملية التوثيق كان ضروريًا لجمع قصصهن والحفاظ عليها.

و في أوكرانيا - حيث تتعرض المنظمات التي لديها خبرة سابقة قليلة في جمع ومعالجة الأدلة المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع لضغوط هائلة للقيام بهذا العمل بما يتماشى مع المعايير الدولية – في أعقاب الغزو الروسي واسع النطاق في فبراير 2022، استخدم شركاء (GIJTR) نهجًا مماثلاً، مما يوفر التدريب والدعم النفسي والاجتماعي لموثقي المجتمع المدني. و في سياق يخشى فيه العديد من الناجين التحدث علناً بسبب وصمة العار، فإن عمل المنظمات الأوكرانية، القادرة على تكرار البعثات إلى نفس المستوطنات لبناء ثقة الشهود والناجين تدريجياً مع مرور الوقت، لهو أمر بالغ الأهمية في الكشف عن هذه الجرائم و إحالة الناجين منها إلى خدمات الدعم، والمساهمة في جهود المساءلة.

و في غامبيا، تم استبعاد النساء إلى حد كبير من تقديم المدخلات خلال المشاورات التي أجرتها الدولة، والتي سبقت إطلاق لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات في البلاد في عام 2018. و قد فشلت اللجنة، بمجرد إطلاقها، في توفير مساحات آمنة للنساء للإدلاء بشهادتهن، على الرغم من وجود جموعة واسعة من الأدلة على ضرورة إخفاء هوية النساء اللاتي تعرضن للإيذاء أو الصدمة لتمكينهن من المشاركة بأمان في عمليات المساءلة. و تُظهر تجربة (GIJTR) الحاجة إلى إشراك الفئات المهمشة، بما في ذلك النساء، في عمليات العدالة الانتقالية، لأنها إذا لم تكن جزءًا من تطوير تلك العمليات، فلن تكون في وضع جيد، أو أنا لن تستثمر بصورة مناسبة تسمح لها بالمضي قدمًا. و استجابة لهذه الحاجة الملحة في غامبيا، عملت (GIJTR) مع شريك محلي هو منظمة "المرأة في التحرير و القيادة" لإجراء «دوائر استماع»، للنساء فقط، على مدى ثلاث سنوات، وجمع النتائج والتوصيات في تقرير. و قد خلص التقرير، الذي استقبلته وزارة العدل في غامبيا بشكل إيجابي، إلى أنه لكي تتمكن لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات من توفير العدالة للنساء و الفتيات الغامبيات، يجب عليها الاعتراف بالأسباب الجذرية للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع الغامبي ومعالجتها، و التي لطالما كانت موجودة قبل فترة طويلة من الدكتاتورية وما زالت مستمرّة حتى اليوم.

و في عام 2016، أنشأ شركاء (GIJTR) **أكاديمية العدالة الانتقالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** لتزويد الناجين والناشطين و كذلك الأكاديميين بالمهارات والأموال اللازمة لتصميم وتنفيذ برامج العدالة الانتقالية في مجتمعاتهم المحلية، لرفع مستوى الوعي بمفاهيم العدالة الانتقالية و التأكد من أن هذه العمليات تستجيب لاحتياجات الناجين. و من خلال الأكاديمية، قدمت (GIJTR) الدعم الفني والمالي لمجموعة من الممارسين الذين يعملون مع الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك شريك محلي أجرى ورشات عمل مع مجموعة من النساء السوريات ممن كن معتقلات سابقًا لزيادة فهمهن لأنواع مختلفة من التوثيق، وكيف يمكن استخدام الأدلة التي قدمنها لأغراض العدالة و التعافي، و حقوقهن أثناء

تعاملهن مع هذه العمليات. و قد أشارت بعض المداخلات من المشاركات إلى الحاجة إلى هكذا ورشات عمل، لما وفرته من تعزيز شعور أكبر بالقوة بين النساء اللاتي حضرنها.

في أعقاب مجزرة الاستاد عام 2009 **في غينيا**، والتي قُتل خلالها ما لا يقل عن 150 مدنيًا وتم الاعتداء على عشرات النساء والفتيات جنسيًا، عملت (GIJTR) مع الشريك الغيني رابطة أهالي و أصدقاء ضحايا مجزرة 28 سبتمبر (AVIPA) على مدى ست سنوات لبناء قدراتهم عبر مجموعة من المواضيع المتعلقة بالعدالة الانتقالية، بما في ذلك إخبار الحقيقة التشاركي، والصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، وإحياء الذكرى، والعدالة بين الجنسين، ومنع الفظائع. و قد قامت (AVIPA)، بدعم من (GIJTR)، بتأسيس مجموعات دعم نفسي و اجتماعي للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، و إشراكهم في ورشات عمل «رسم خرائط الجسد" القائمة على الفنون و أنشطة رفع الوعي، و المناصرة من أجل بدء المحاكمة على مجزرة الاستاد التي تم إطلاقها مؤخرًا، وأنشأت خطًا ساخنًا يسمح للنساء و الفتيات بالإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي و العنف القائم على النوع الاجتماعي و تلقي الإحالات لخدمات الدعم النفسي و الاجتماعي و الطبي و القانوني.

و أخيرًا، و في سبيل تبادل الدروس المستفادة من هذه السياقات و غيرها، أصدرت (GIJTR) العديد من مجموعات **الأدوات و الموارد** التي تحدد النهج الشامل الذي يركز على الناجين لدعم الناجين من العنف الجنسي من خلال آليات العدالة الانتقالية الرسمية وغير الرسمية. و من بينها "الحقيقة و الخبز و الشاي: لإعادة إدماج النساء الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات و الأطفال المولودين في الحرب»، وهي مجموعة أدوات لرسم خرائط الجسد، تركز على رفع مستوى الوعي بقصص الناجين و تبادل استراتيجيات المناصرة القائمة على الحقوق، و مجموعة أدوات حول المرأة والعدالة الانتقالية تتضمن توصيات من المنظمات الشعبية التي تقودها النساء من أجل إشراك المرأة بشكل هادف في عمليات العدالة الانتقالية.

"كانت هناك منظمات و أفراد قاموا بجمع قصصنا و استطلاع آرائنا دون أن يخبرونا، و لو مرة واحدة، عن سبب قيامهم بجمع هذه المعلومات"

3. المصطلحات الرئيسية

الضحية، الناجي: تستخدم مجموعة الأدوات هذه في سياقها العام مصطلحي "الضحية" و"الناجي" للإشارة إلى الأفراد الذين تعرضوا للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، مع العلم بأن السياق الذي يستخدم فيه هذان المصطلحان قد يختلف، كما يعتمد تعريف الفرد على أنه «ضحية» أو «ناج» في المقام الأول على تفضيلاته و تحديد هويته الذاتية. و غالبًا ما يتم استخدام كلمة "ضحية" للإشارة إلى حادثة الإيذاء و السياق القانوني و لتعكس الحقيقة المؤسفة المتمثلة في أنه ليس كل ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ينجون من الجرائم. من ناحية أخرى، يشدد مصطلح «الناجي» على مرونة و تمكين الأفراد الذين عانوا من العنف الجنسي، و هو أكثر شيوعًا في قطاعي الدعم النفسي و الاجتماعي، و بالتالي فهو مستخدم بشكل متكرر في مجموعة الأدوات الحالية.

النهج الذي يركز على الناجي: المقصود بالنهج الذي يركز على الناجي هو الاعتراف بحقوق واحتياجات وأولويات وقدرات الشخص الذي تعرض للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات و إعطائها الأولوية. يتميز هذا النهج بأنه يخلق بيئة داعمة، و يضمن السلامة و الكرامة لتعزيز تعافي الناجي، ويعزز قدرة الناجي على اتخاذ القرارات بشأن التدخلات المحتملة.

النهج الواعي بالصدمة: تنتج الصدمة من حدث أو سلسلة من الأحداث أو مجموعة من الظروف التي يمر بها الفرد على أنها ضارة أو مهددة للحياة. على الرغم من أنها تجربة فريدة خاصة بذلك الفرد، إلا أن تجربة الصدمة يمكن أن تسبب آثارًا سلبية دائمة، مما يحد من القدرة على العمل وتحقيق الرفاهية العقلية والجسدية والاجتماعية والعاطفية و/أو الروحية. يهدف النهج الواعي بالصدمة إلى زيادة وعي الممارسين بكيفية تأثير الصدمة سلبًا على الأفراد والمجتمعات وقدرتهم على الشعور بالأمان أو تطوير علاقات الثقة مع خدمات الدعم وموظفيها.

نهج يراعي الفوارق بين الجنسين: يستلزم النهج الذي يراعي الفوارق بين الجنسين احترام كرامة كل ناجٍ وإحساسه بهويته الشخصية، والاهتمام بتأثير النوع الاجتماعي على تجارب الناجين، وإفساح المجال أمام الناجين والجرائم المستبعدة تاريخياً، والاعتراف بمجموعة واسعة من الطرق التي يمكن من خلالها يتأثر أفراد مختلفون بالصراع والعنف نتيجة لهويتهم الجنسانية.

شبكات الناجين: و هي الشبكات التي تم إنشاؤها لخلق التضامن بين الناجين من خلال توفير مساحة للتبادل والمساعدة المتبادلة. كما يمكن لشبكات الناجين أن تساعد الناجين في الحصول على الرعاية التي يحتاجون إليها، ومشاركة الذكريات الجماعية حول تجاربهم، وتعزيز أولوياتهم الجماعية من خلال تنفيذ حملات المناصرة والتوعية.

منظمات المجتمع المدني: يتم تنظيم مجموعات المواطنين التطوعية غير الربحية هذه، التي يقودها أشخاص لديهم مصالح مشتركة، على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي وتؤدي مجموعة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتنقل اهتمامات المواطنين إلى الحكومات، وتراقب السياسات، وتشجع المشاركة السياسية داخل مجتمعاتهم.

العدالة والمساءلة: و يشير ذلك إلى أنماط المساءلة و استعادة الحقوق و التمتع الكامل بحقوق الإنسان للأفراد الذين وقعوا ضحية لجريمة ما. و قد تتخذ العدالة أشكالاً عدة ويتم تحقيقها من خلال أدوات مختلفة، بما في ذلك آليات العدالة الانتقالية، فضلاً عن إخبار الحقيقة، وإحياء الذكرى، وجبر الضرر، وسبل الانتصاف الفعالة، والاعتراف بالجرائم والانتهاكات أو الوعي بها، وإجراءات المحاكم المدنية أو الجنائية الرسمية، فضلاً عن أشكال العدالة غير الرسمية و التقليدية.

مجتمع (LGBTQI+): و هو اختصار للمثليات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسيًا وثنائيي الجنس و الأحرار، و تمثل علامة (+) الأشخاص ذوي التوجه الجنسي والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة الذين يصفون أنفسهم باستخدام مصطلحات أخرى.

4. مقدمة إلى مفاهيم العدالة الانتقالية

يستخدم مصطلح "العدالة الانتقالية" للإشارة إلى الآليات والعمليات الرامية إلى معالجة التجاوزات والانتهاكات التي تحدث على نطاق واسع و خلال فترة زمنية محددة. و توفر هذه الأساليب للمجتمعات الخارجة من فترات الصراع أو من حكم استبدادي وسيلة بناءة لمعالجة إرث انتهاكات حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان أن تكون العدالة الانتقالية عملية تتمحور حول الناجين وتعطي الأولوية للانتصاف والاعتراف لكل من الأفراد والمجتمع ككل، حيث أن هدفها النهائي يتمثل في إقامة مجتمع عادل و كريم و متصالح. و على الرغم من أن العدالة الانتقالية متجذرة في مبادئ العدالة وحقوق الإنسان، إلا أنها، كممارسة، تركز بشكل فريد على إصلاح النسيج الاجتماعي الأوسع الذي اهترأ مع مرور الوقت بسبب العنف والقمع.

تتطلب عمليات العدالة الانتقالية الداعمة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الجماعية الفظيعة مجموعة فريدة ومحددة من الآليات لتعزيز السلام العادل والمستدام على المدى الطويل. وكثيراً ما يتم تقسيم هذه الآليات إلى الركائز الخمس للعدالة الانتقالية، و التي تتمثل في: "الحقيقة و العدالة و التعويضات و ضمان عدم التكرار و إحياء الذكرى". و تدعم هذه الركائز الخمس بعضها البعض، حيث تساعد كل واحدة منها الأخرى على توفير عملية شاملة تدعم المصالحة، وتمنع تكرار العنف، وتضمن مساءلة الناجين والضحايا.

و فيما يلي آليات الدعم الأكثر شيوعًا التي تتوافق مع الركائز الخمس للعدالة الانتقالية:

الحقيقة. يعد الاعتراف بالانتهاكات التي حدثت وتوثيقها أمرًا مهمًا على المستوى الفردي للضحايا والناجين وعلى المستوى الاجتماعي الأوسع لتجنب إنكار الانتهاكات أو تكرارها.

تتضمن **مبادرات إخبار الحقيقة** في كثير من الأحيان إنشاء لجان متخصصة للحقيقة أو برامج وطنية لإخبار الحقيقة مصممة لتشغيل النظام القضائي لكشف المعلومات حول طبيعة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع، وتوفير مساحة للناجين لتبادل تجاربهم، وتقديم توصيات للتغلب على انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق.

العدالة. تتضمن العدالة تحديد هوية مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية ومحاكمتهم. و لما كانت "العدالة" شكلًا من أشكال القصاص، فإنها بهذا المعنى هي أيضًا اعتراف إضافي بالانتهاكات التي تعرض لها الضحايا والناجون ويمكن أن تكون بمثابة رادع لانتهاكات مماثلة.

نتحدث هنا عن آلية رئيسية هي **الملاحقات القضائية الجنائية**، و التي تشمل التحقيق مع المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان و ومحاكمتهم في محكمة قانونية. ويمكن أن يتم ذلك في محاكم محلية أو دولية أو هجينة أو مختلطة بمشاركة جهات فاعلة محلية وأجنبية.

التعويضات. يمكن أن تتخذ التعويضات باعتبارها عملية رئيسية لجبر الضرر أشكالًا مختلفة من الإنصاف تشمل رد الحقوق والتعويض وإعادة التأهيل المقدمة للأفراد والجماعات. ويمكن أن يحدث ذلك من خلال التعويضات المادية والرمزية، والتي تكون بمثابة اعتراف ملموس بحدوث الضرر ومحاولة التعويض. وعلى المستوى الاجتماعي الأوسع، يمكن للتعويضات أن تبني التعاطف مع الضحايا والناجين.

يمكن أن تشمل التعويضات برامج المزايا المادية و الرمزية، التي تديرها السلطات القضائية والإدارية، لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المصممة لمعالجة العواقب طويلة المدى للعنف أو الإساءة التي عانوا منها. و قد تشمل هذه المزايا، على سبيل المثال لا الحصر، التعويض المالي، وإعادة الممتلكات المفقودة أو المسروقة، وتوفير الرعاية الصحية أو الخدمات النفسية والاجتماعية، وإنشاء برامج تعليمية و/أو دعم سبل العيش، والاعتذارات الرسمية، وبناء النصب التذكارية أو المتاحف.

ضمان عدم التكرار. ويشير ذلك إلى إصلاح القوانين والمؤسسات التي كانت إما طرفاً في الفظائع السابقة أو غير فعالة لمعالجة الفظائع و منعها.

تم تصميم **الإصلاحات المؤسسية** لمعالجة أنماط سوء الاستخدام المنهجي أو الفساد داخل المؤسسات الأساسية للدولة، مثل قوات الشرطة، ونظام المحاكم، والفروع الحاكمة، والجيش. و قد تتضمن هذه الإصلاحات إبعاد الأفراد المتهمين بانتهاكات حقوق الإنسان، وتهدف إلى إعادة بناء شعور بالثقة بين عامة الناس في المؤسسات المركزية للدولة، وتعزيز ثقافة المساءلة بين الأشخاص العاملين في المؤسسات نفسها. وتظهر هذه الإصلاحات الالتزام بعدم التكرار.

تخليد الذكرى. و هي العمليات التي يتم من خلالها إدامة أمد الذاكرة. و يمكن أن تتخذ المبادرات التذكارية والذكرى مجموعة واسعة من الأشكال وغالباً ما تسعى إلى الاعتراف بالضحايا والمساهمة في عملية أوسع لتعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي.

يمكن أن تشمل **جهود تخليد الذكرى** شكلاً رمزيًا للاعتراف بالضحايا، وتثقيف عامة الناس والأجيال القادمة حول انتهاكات حقوق الإنسان الماضية، والحفاظ على الذاكرة لرفع الوعي الأخلاقي ومنع تكرار الفظائع في المستقبل. و توفر النصب التذكارية والمتاحف في كثير من الأحيان فرصًا لأفراد المجتمعات المتنوعة للتعبير عن الحقائق المختلفة المحيطة بتجاربهم في الصراع.

النُهُج الرسمية و غير الرسمية للعدالة الانتقالية

في إطار العدالة الانتقالية، هناك نهجان لكل ركيزة من الركائز الخمس، رسمي و غير رسمي.

تقود الدولة أو هيئة إقليمية أو دولية النهج الرسمي، وتميل إلى التركيز على استراتيجيات العدالة الانتقالية ذات الصورة الأكبر، مثل محاسبة أولئك المسؤولين عن الفظائع الماضية أو وضع الأمور التاريخية في نصابها الصحيح فيما يتعلق بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في الماضي، و أحيانا على حساب مشاركة أو إدماج المواطنين المهمشين.

و في العديد من الحالات، تكون النُهج غير الرسمية على المستوى المحلي قادرة على استكمال أو سد الثغرات التي خلفتها النُهج الأكثر رسمية؛ ففي بعض الحالات، يمكن أن تكون المشاركة في نهج على المستوى المحلي بمثابة نقطة انطلاق للمشاركة في نهج أكثر رسمية. ويمكن أن تختلف النهج غير الرسمية أو المحلية حسب السياق، وتكون بشكل عام أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع، وكثيرا ما تقودها جهات فاعلة غير تابعة للدولة، مثل منظمات المجتمع المدني.

تتطلب آليات العدالة الانتقالية الفعالة المشاركة عبر مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة؛ لكن في الحالات التي لا يتم فيها دعم الآليات الرسمية أو إطلاقها من قبل الحكومات، يمكن لمنظمات المجتمع المدني وشبكات الناجين أن تكون رائدة في المبادرات ذات التأثير الكبير.

و فيما يلي بعض الأمثلة على النُهُج الرسمية و غير الرسمية ضمن إطار الركائز الخمس للعدالة الانتقالية:	
الحقيقة	• الآليات الرسمية لجان الحقيقة التي تقرها الدولة، والحالات القضائية، وهيئات تقصي الحقائق، والمناهج التعليمية الوطنية.. • النُهُج غير الرسمية على المستوى المحلي اللقاءات المجتمعية والحوارات، وتوثيق التاريخ الشفهي، وإنشاء أرشيفات مجتمعية، وحملات رفع الوعي حول انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت
العدالة	• الآليات الرسمية القضايا المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، والمحاكم الدولية، والمحاكم المختلطة، والمحاكمات المحلية، والقضايا المرفوعة بموجب مفهوم الولاية القضائية العالمية. • النُهُج غير الرسمية على المستوى المحلي عمليات العدالة التقليدية، وهي ممارسات عرفية طورتها المجتمعات المحلية وقبلتها على مدى فترة طويلة من الزمن كوسيلة لتقديم الإنصاف لضحايا انتهاكات محددة.
التعويضات	• الآليات الرسمية إحياء ذكرى وطنية أو نصب تذكارية أو اعتذارات رسمية تصدرها الدولة. ويمكن أن تكون مادية أيضًا من خلال التعويض المالي، والمساعدة الطبية، وتوفير البنية التحتية للمجتمعات، وإعادة الأراضي. • النُهُج غير الرسمية على المستوى المحلي المنح الدراسية والدعم التعليمي، وبرامج التدريب المهني، وإعادة بناء منازل الضحايا.
ضمانات عدم التكرار	• الآليات الرسمية يمكن أن تشمل عمليتي «التدقيق» و «التطهير» من قبل الدولة، وإصلاح قطاع الأمن، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإصلاح القضائي • النُهُج غير الرسمية على المستوى المحلي مبادرات لتعزيز دور المجتمع المدني، وإنهاء مضايقة الجهات الفاعلة فيه، وتمكين النساء والفتيات والأقليات التي تم استبعادها تقليديًا من حماية القانون، وتقديم سرد أو تخليد لذكرى الفعاليات عبر الوسائط الثقافية والفنية.
تخليد الذكرى	• الآليات الرسمية أيام رسمية لإحياء الذكرى، والحفاظ على مواقع الأعمال الوحشية، وإعادة تسمية الأماكن العامة. • النُهُج غير الرسمية على المستوى المحلي إقامة نصب تذكارية عفوية، وبرامج التاريخ الشفهي المجتمعي، والجداريات ومشاريع خياطة اللحف التي تعترف بالضحايا، ومعارض الصور والأفلام الوثائقية، والحدائق التذكارية المجتمعية.

هناك مبادرات للعدالة الانتقالية في جميع أنحاء العالم و في العديد من السياقات المختلفة. و فيما يلي أمثلة توضيحية لبعض البلدان الخارجة من الصراع بهدف تقديم نظرة ثاقبة حول كيفية محاولة تلك البلدان و السياقات المختلفة معالجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات و المشكلات التي واجهتها أثناء التنفيذ:

اتخذت **كولومبيا** في معرض تعاملها مع آثار النزاع المسلح الداخلي الذي دام عقودًا من الزمن مسارًا واسع النطاق نحو السلام والمصالحة والعدالة، و ذلك من خلال تنفيذ اتفاق السلام الشامل [6] لعام 2016 بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية: الجيش الشعبي (FARC-EP).[7] و قد ركزت عملية السلام والاتفاق اللاحق على حقوق الضحايا في المساءلة والحقيقة والتعويض. وفي حين تم توفير قدر من الإغاثة للضحايا، إلا أن التنفيذ واجه أيضًا عوائق كبيرة. فقد كان العنف الجنسي المرتبط بالنزاع منتشرًا على نطاق واسع طوال فترة النزاع، وقد لاحظت منظمات المجتمع المدني المحلية، و كذلك المدافعون عن الضحايا أنه يظهر إخفاقات منهجية بالإضافة إلى امتداد القمع الأبوي المستمر في حياة المرأة.[8] و في حين أنه تم إحراز بعض التقدم في معالجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع من خلال زيادة الرؤية والتحقيقات و الأنشطة التفاعلية مما أدى إلى اتخاذ إجراءات في العملية التشريعية وصدور عدد قليل من الأحكام، لا تزال مسألة الإفلات من العقاب بارزة و منتشرة على مستوى واسع، و لا يوجد هناك تدابير وقائية، إضافة إلى الحاجة لتعزيز إجراءات التحقيق وفرض عقوبات أكثر صرامة.[9]

و في عام 2015، تعهدت **سريلانكا** بالسعي إلى الحقيقة والعدالة والمساءلة من أجل توفير سبل الانتصاف للضحايا. وشمل ذلك خططًا لأربع عمليات عدالة انتقالية: آلية للبحث عن المختفين، و مكتب جبر الضرر، و لجنة للحقيقة، و آلية قضائية. لكن حتى الآن، لم يتم إنشاء سوى اثنتين فقط من عمليات العدالة الانتقالية الأربع – مكتب الأشخاص المفقودين و مكتب التعويضات – كما أنها لم تتلق الدعم الكافي.[10] و قد أدى ذلك إلى تآكل ثقة المواطنين والضحايا بشكل كبير في التزام الحكومة بأهداف العدالة الانتقالية.

و انخرطت البوسنة و الهرسك، وكوسوفو، ومقدونيا الشمالية، وصربيا – و التي تدعى مجتمعة بـ **دول غرب البلقان** – في العديد من مبادرات العدالة الانتقالية والمصالحة لمعالجة إرث حروب التسعينيات والانقسامات العميقة التي لا تزال قائمة. فإلى جانب المحاكمات البارزة التي أجريت في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تحقق قدر كبير من النجاح في تعزيز المصالحة، ولا سيما على مستوى المجتمع المحلي، من خلال إخبار الحقيقة، و الفن و الثقافة، و تخليد الذكرى، و الحوار، و التعليم.[11] و ترتبط هذه الجهود بالدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في استكمال و/أو تعميق و/أو توسيع نطاق عملية العدالة الانتقالية الرسمية من خلال مناهج غير رسمية.

و في عام 2017، غادر الدكتاتور يحيى جامع **غامبيا** وشرعت البلاد في عملية العدالة الانتقالية، فأنشأت الحكومة المنتخبة حديثاً آلية لإصلاح القطاع الأمني، ولجنة تحقيق في المعاملات المالية للديكتاتور السابق، ولجنة مراجعة الدستور، ولجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات. وعلى الرغم من إحراز تقدم، إلا أن عددًا من القضايا المهمة، مثل سلامة المشاركات الإناث، قد شكلت تحديًا للعمليات.

و شهدت **كينيا** أعمال عنف كبيرة بعد الانتخابات في الفترة 2007-2008 والتي شملت العنف الجنسي، من بين جرائم أخرى. ووعدت العديد من جهود العدالة الانتقالية بقدر من المساءلة عن أعمال العنف تلك. و شملت هذه الجهود تشكيل لجنة للحقيقة و المصالحة (2008-2013)، وإجراءات المحكمة الجنائية الدولية (2010-2015)، و اعتذارًا رسميًا من الرئيس كينياتا، و الوعد بصندوق العدالة التصالحية (2015) لتقديم التعويضات. إلا أن نتائج لجنة الحقيقة و المصالحة و توصياتها العديدة تعثرت في البرلمان و تم سحب جميع التهم التي وجهتها المحكمة الجنائية الدولية لستة من الجناة، أو أنها لم تؤكد، و ذلك وسط اتهامات بترهيب الشهود، ولم يتم تحقيق الوعد بالتعويضات أبدًا، حيث فشلت المحاكم الوطنية في الغالب في معالجة جرائم ما بعد الانتخابات. وإدراكًا للصدمة المستمرة والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها النساء الناجيات من العنف الذي أعقب الانتخابات، اجتمعت مجموعة من منظمات المجتمع المدني لإيجاد طريقة لدعمهن. لكن بدلاً من السعي إلى المساءلة الفردية عن الجرائم الجنسية، قامت المجموعة بتقديم دولة كينيا نفسها إلى المحكمة بسبب فشلها في الوفاء بالتزاماتها بدعم حقوق الإنسان. و في عام 2013، رفعت ست نساء ورجلين دعوى قضائية ضد الحكومة الكينية بتهمة الإهمال. وفي عام 2020، أدانت المحكمة العليا في كينيا الدولةَ. وفقًا لبيان صحفي صادر عن منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، فإن النتيجة التي توصلت إليها المحكمة اعتبرت أن الحكومة كانت مسؤولة عن «الفشل في إجراء تحقيقات و محاكمات مستقلة و فعالة في الجرائم المتعلقة بـ [العنف الجنسي و العنف القائم على النوع الاجتماعي] خلال أعمال العنف التي شهدتها فترة ما بعد الانتخابات".[12] يوفر هذا القرار المهم مثالاً واعداً للناجين الآخرين الذين قد يشعرون بمزيد من الشجاعة الآن على مواصلة سعيهم لتحقيق العدالة بشأن هذه الجرائم الماضية من خلال عملية قضائية. كما أن القرار يرسل رسالة إلى الشرطة حول الحاجة إلى إصلاحات لضمان التحقيق المناسب في الجرائم الجنسية.

5. بعض الإصلاحات المقترحة

أدركت المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة (GIJTR) أن جُلّ التغيير الإيجابي فيما يتعلق بالحقيقة والعدالة والشفاء من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات كان مدفوعًا بالجهود المستمرة للناجين والمجتمعات المحيطة بهم. و إدراكًا لأهمية الملكية المحلية في التصدي بفعالية لجرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وتحقيق تغيير ملموس من خلال عمليات العدالة الانتقالية، نورد فيما يلي سلسلة من الإصلاحات المقترحة التي تم استخلاصها من عمليات سابقة للعدالة الانتقالية. و تهدف هذه الإصلاحات إلى ضمان أن تكون عمليات العدالة الانتقالية متاحة بالفعل للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، و أنها تلبي احتياجاتهم الخاصة و تستهدف الأسباب الجذرية للعنف. كما يمكن اعتبار مقترحات الإصلاح هذه مجموعة من الدروس المستفادة من عمليات العدالة الانتقالية السابقة فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات واستخدامها لتقييم الأطر الحكومية الحالية والمناصرة من أجل تحقيق تغييرات محددة داخل عمليات العدالة الانتقالية أو الهيئات التشريعية الوطنية لدعم الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بشكل أفضل:[13]

- التأكد من أن الإطار التشريعي يوفر الحماية الكافية للجنسين، دون أي أحكام تمييزية، ولا سيما عدم تجريم المثلية الجنسية والنشاط الجنسي المثلي.
- ضمان الوصول إلى العدالة للناجين من العنف الجنسي والجنساني وتعزيز الجهود لوضع حد للإفلات من العقاب.
- التأكد من أن جميع برامج التعويضات تركز على الضحايا و تراعي الفوارق بين الجنسين.

- التأكد من أن برامج المصالحة مستمدة من المشاورات المجتمعية الواسعة بدءًا من التخطيط وحتى مراحل التنفيذ.
- تكثيف البرامج الرامية إلى رفع مستوى الوعي حول العنف الجنسي و العنف القائم على النوع الاجتماعي على المستوى الشعبي.
- اعتماد تدابير لتمكين المرأة و دعم المساواة بين الجنسين و التمثيل المتساوي في القطاعين العام و الخاص.
- تقديم دروس تعليمة شاملة في مجالات الصحة الجنسانية و الصحة الجنسية و الصحة الإنجابية في المدارس لتعزيز الوعي بالصحة و الحقوق الجنسية و الإنجابية.
- تكثيف الجهود لضمان توافر خدمات الرعاية الصحية الجنسية و الإنجابية الكافية التي من شأنها أيضًا تلبية احتياجات الفئات المستضعفة.
- تكثيف الجهود لدعم و حماية الفئات و المجتمعات الاجتماعية المستضعفة، مثل مجتمع (+LGBTQI).

الحواشي الختامية

1 "يشير مصطلح "العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات" إلى الاغتصاب، والاستعباد الجنسي، والبغاء القسري، والحمل القسري، والإجهاض القسري، والتعقيم القسري، والزواج القسري وأي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على نفس الدرجة من الخطورة المرتكب ضد النساء والرجال والفتيات والفتيان المرتبطين بشكل مباشر أو غير مباشر بالصراع. وقد يكون هذا الارتباط واضحًا في ملف مرتكب الجريمة، الذي غالبًا ما يكون منتسبًا إلى جماعة مسلحة تابعة لدولة أو غير تابعة لدولة، بما في ذلك الكيانات الإرهابية؛ ملف تعريف الضحية، الذي غالبًا ما يكون عضوًا فعليًا أو متصورًا في أقلية سياسية أو عرقية أو دينية أو مستهدفًا على أساس التوجه الجنسي الفعلي أو المتصور أو الهوية الجنسانية؛ و مناخ الإفلات من العقاب، الذي يرتبط عمومًا بانهيار الدولة، والعواقب العابرة للحدود مثل النزوح أو الاتجار، و/أو انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار. ويشمل المصطلح أيضًا الاتجار بالأشخاص بغرض العنف الجنسي أو الاستغلال الجنسي، عند ارتكابه في حالات النزاع. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (280/S/2019).

2 جونسون كيه، أشر جيه، روزبورو إس وآخرون، «رابطة وضع المقاتلين و العنف الجنسي مع نتائج الصحة و الصحة العقلية في ليبيريا ما بعد الصراع»، JAMA 2008;300(6):676–690 (2008) (https://jamanetwork.com/journals/jama/fullarticle/182379)

3 كس، ل، كوينلان-ديفيدسون، م.، باسكيرو، ل، وآخرون، «الناجون من العنف الجنسي من الذكور والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في حالات النزاع: مراجعة واقعية للتدخلات الصحية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل»، الصراع والصحة 14، 11 (2020)، (https://doi.org/10.1186/s13031-020-0254-5).

4 الجمعية العامة للأمم المتحدة، «المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي»، القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة، 21 مارس 2006، (https://www.refworld.org/docid/4721cb942.html)

5 ملاحظات الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع: https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/statement/remarks-of-srsg-patten-at-unga76-side-event-preventing-addressing-conflict-related sexual violence-as-a-tool-of-war-co-hosted-by-the-office-for-global-womens-issues-us-/department-of-state-search-f

6 قاعدة بيانات اتفاقيات السلام، «الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع المسلح وبناء سلام مستقر ودائم»، https://www.peaceagreements.org/wview/1845/Final%20Agreement%20to%20End%20the%20Armed%20Conflict%20and%20Build%20a%20Stable%20and%20Lasting%20Peace

7 مجلس العلاقات الخارجية، «الصراع المدني في كولومبيا»، (https://www.cfr.org/backgrounder/colombias-civil-conflict)

8 استير مارينا جاليجو زاباتا، منظمة طريق السلام من أجل النساء "دراسة كولومبية"، [بحاجة إلى التاريخ والعنوان الرسمي وعنوان https://gijtr.org/our-work/justice-truth-healing-/crsv-survivors

9 المرجع نفسه.

10 المفوضية السامية لحقوق الإنسان، «سريلانكا: الخبراء مستاءون من الخطوات التراجعية، ويطالبون بتجديد تدقيق الأمم المتحدة وبذل الجهود لضمان المساءلة»، https://www.ohchr.org/sri-lanka-experts-/02/en/press-releases/2021 dismayed-regressive-steps-call-renewed-un-scrutiny-and

11 هوما حيدر، "العدالة الانتقالية والمصالحة في غرب البلقان: مقاربات وآثار وتحديات"، 25 يناير 2021، https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/16471/handle/20.500.12413

12 أطباء من أجل حقوق الإنسان، "تقرير كينيا إلى المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه السيدة دوبرافكا سيمونوفيتش"، 31 ديسمبر 2020، https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Women/SR / RapeReport/CSOs/166-kenya.pdf

13 مقترحات للإصلاح من تقرير الظل من (TRRC) الخاص بـ (النساء و قت التحرير و القيادة) حول العنف القائم على النوع الاجتماعي.